الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١,١ المقدمة

إن الممارسات التي يقترفها الاحتلال الإسرائيلي بحق الأسرى في فلسطين تعد انتهاكاً للقوانين والمواثيق الدولية الإنسانية، حيث يقوم الاحتلال الإسرائيلي بحرمان الأسرى من حقوقهم داخل السجون، وكذلك إتباع سياسة ممنهجه تتمثل بالعقاب الجماعي، ومحاولات النيل من حقوقهم وكرامتهم المنصوص عليها في القانون الدولي، ومواد اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩م، وخاصة من خلال اتفاقية جنيف الذي دخلت فيها فلسطين عام ٢٠١٤م، المتعلقة بحماية الأسرى خلال اعتقالهم من الاحتلال الإسرائيلي، كما تعد تلك الانتهاكات انتهاكاً صارخاً لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني بموجب المادة (١٤٧) من اتفاقية جنيف ضد الإنسانية[١]

وقيام الاحتلال الإسرائيلي باعتقال الفلسطينيين في أماكن تواجدهم وزجهم في سجونها، هو جريمة بحد ذاتها تدخل ضمن نطاق اختصاص المحكمة الدولية بحسب الوضع القانوني للفلسطينيين، حيث يصنف الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي على أنهم أسرى يدافعون عن أراضيهم من الاحتلال الإسرائيلي، ويعاني الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال الإسرائيلي من المعاملة اللاإنسانية، وقد بلغ عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال نحو (٤٥٠٠) أسيراً، وذلك حتّى نهاية شهر

---

١. اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب

treatment-–https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/geneva-convention-relative prisoners-war

.

كانون الثاني٢٠٢٢م، من بينهم (٣٤) أسيرة، و(١٨٠) قاصراً، ونحو (٥٠٠) معتقل إداري[٢]، وتختلف السجون الإسرائيلية من حيث المساحة وعدد الأسرى بداخل كل غرفة منها تبلغ مساحة كل غرفة (٣-٤ أمتار) يلحق بها دورة مياه ومرحاض ومغسلة، وبعض السجون مساحة الغرفة الواحدة (٣-٥متر)، في كل غرفة نحو (١٠) معتقلين، ويبلغ ارتفاع الغرفة نحو(٢-٥ متر)، بها نافذة واحدة للتهوية مساحتها نحو(٨٠-١٢٠سم)[٣]، وتعاني الغرف من الازدحام الكبير بسبب سوء أوضاع المراكز، وعدم فصل الأسرى البالغين عن القاصرين، وسوء التجهيزات المتعلقة بأماكن الراحة، حيث يفترش الأسير الموقوف على الأرض أو ينام على فرشات رقيقة، يتعرض الأسرى خلال عملية التحقيق لأساليب تعذيب نفسية وجسدية، فضلاً عن حالات فقدان حياتهم أثناء ممارسة التحقيق التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي بحقهم.

وبما أن الاحتلال الإسرائيلي ينتهج من خلال سياسته سلسلة من الممارسات العنصرية بحق الأسرى الفلسطينيين، والتي تشكل انتهاكات لحقوقهم كالعزل الانفرادي، التعذيب والاعتقال الإداري والإهمال الصحي وحرمانهم من عمليات التواصل مع أسرهم، مما لا شك فيه أن هذه الممارسات تجاه الأسرى يضع الاحتلال الإسرائيلي أمام المساءلة القانونية[٤].

وبما أن الاحتلال الإسرائيلي أصبح يرتكب تلك الانتهاكات، بالإمكان مساءلة قادته قانونياً أمام المحكمة الجنائية الدولية من خلال موقفهم من هذه الانتهاكات، ولكن لأن طبيعة النظام السياسي للاحتلال الإسرائيلي يمنح الرئيس منصباً فخرياً دون منحه صلاحيات خارجية وداخلية، فإن المساءلة

---

٢. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. ٢٠٢٢. "وفا، إحصائيات حول الأسرى. عدد الأسرى في سجون الاحتلال خلال العام ٢٠٢٢". *وفا*. http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4rgTE0a28060533699a4rgTE0. التصفح في: ١٠ مارس ٢٠٢٢.

٣. المرجع نفسه.

٤ جرادة، عبد الفتاح رضوان عبد الفتاح. ١٤٤٠هـ-٢٠١٨م. *المسئولية الجنائية الدولية عن انتهاكات حقوق الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية*. (رسالة ماجستير). الجامعة الإسلامية بغزة. ص. ١-٢.

القانونية تقتصر على رئيس الوزراء الاحتلال، وزير الدفاع، والقادة والجنود العسكريين[٥]، ومن أسباب اختيار الموضوع أن قضية الأسرى الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي تعد من الموضوعات الهامة على المستوى المحلي والدولي في ضوء ما يشهده المجتمع من تغيرات جذرية في مثل هذه المسائل، رغبة واهتمام الباحث بالكتابة في مثل هذه القضايا وخاصة عن المتعلقة بالأسرى الفلسطينيين ومعناتهم.

من خلال هذا البحث سيتم تسليط الضوء على مجموعة من الانتهاكات والتي تمثل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني وللمواثيق والمعاهدات الدولية، ومن ثم الحديث عن " الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي ضد الأسرى الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية: من منظور دولي".

١,٢ مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أن القانون الدولي بنصوصه يطبق على دول العالم باستثناء الاحتلال الإسرائيلي الذي ضرب تلك القرارات والنصوص بعدم تطبيقها، وتعتبر هذه النصوص إحدى الأدوات التي توقف المخططات والانتهاكات بحق الأسرى الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، ليأمن الأسرى على حرياتهم وأراوحهم، فإن المواقف القانونية تلعب دوراً محورياً ومهماً لا غنى عنه في ظل سياسة الاعتقال التعسفية بحق الفلسطينيين وزجهم داخل السجون، فقد أظهرت دراسة (جرادة، ٢٠١٨)، أن المسؤولية الجنائية الدولية الفردية لقادة ورؤساء الاحتلال الإسرائيلي لارتكابهم جرائم دولية تدخل في نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، ووضحت دراسة (عبد اللطيف، ٢٠١٨) أن الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية نصت عليه اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩م، وأكدت دراسة (ثابت، ٢٠١٠)، أن الأسرى الفلسطينيون لهم حقوق من منظور المواثيق الدولية، وأظهرت دراسة (غنيم، ٢٠١٦)، مدى تأثير الانتهاكات النفسية والجسدية لحقوق الأسرى الفلسطينيين في

٥. علاء محمد مطر، وعلاء حسن السكافي. ٢٠١٨. *"التغذية القسرية من منظور القانون الدولي دراسة لحالة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي"*. مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية. عدد (١). ص. ١٤.

سجون الاحتلال الإسرائيلية، والكشف عن الانتهاكات الإسرائيلية التي يمارسها الاحتلال بحق الأسيرات الفلسطينيات، وهنا يتساءل الباحث عن الدور الذي تلعبه تلك المواقف تجاه الأسرى وحقهم في الحرية ومحاكمة "الكيان" المحتل على ذلك، ومع كثرة الدراسات حول "الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي"، تبين أنه هناك نواقص في الدراسات السابقة حول تطبيق أحكام القانون الدولي بشأن الأسري، وتطبيقها بالنسبة للاحتلال الإسرائيلي.

ومن هنا تنبع مشكلة الدراسة في انعدم تفعيل القوانين الدولية لقضية مهمة يعاني منها الفلسطينيون منذ احتلال الاراضي الفلسطينية، ألا وهي قضية الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي والتي تمارس بشكل يومي بحقهم، نتيجة ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي من انتهاكات بحق الأسرى لما يتعرضون له من تعذيب نفسي وجسدي يشكل انتهاكاً لحقوقهم، والتي كفلتها القوانين وكافة الشرائع السماوية، وتحديداً القانون الدولي الإنساني، والتي اعتبره جريمة بحقهم والتنكيل بهم هو انتهاكاً لأحكام القانون، ورفع بعض القضايا إلى المحاكم الدولية، وفضح كل الممارسات العدوانية بحق الأسرى.

فقد تم رفع العديد من هذه التجاوزات إلى المحاكم الدولية وغيرها، وبشكل جماعي، وإشغال هذه المحاكم بالعديد من القضايا، والتي تشكل وسيلة ضغط كبيرة لانتزاع الحقوق والحفاظ على حقوق الأسرى، فإن أغلب القضايا المرفوعة إلى المحكمة الدولية حول ممارسات التعذيب أو القتل أو الانتهاكات التي ترتكب بحق الأسرى من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية يتم ردها بسبب الموقف الأمريكي ووقوفه بجانب الاحتلال الإسرائيلي في مجمل القضايا، ومن خلال مشكلة الدراسة يمكن استيضاح تلك الانتهاكات التي تنتهك بحق الأسرى الفلسطينيين، والتي تشكل في مجموعها جرائم تدخل ضمن نطاق القانون الدولي.

١,٣ أسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي وهو: ما هي الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي ضد الأسرى الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية من منظور دولي؟

من خلال السؤال الرئيس يمكن وضع أسئلة فرعية للدراسة، ومن أهم هذه الأسئلة:

١. ما هو الدور والموقف القانوني الدولي من الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية تجاه الأسرى الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية من منظور دولي؟

٢. كيف يمكن حماية الأسرى الفلسطينيين من خلال القوانين المعمول بها محلياً ودولياً؟

٣. هل يخضع مسؤولين الاحتلال الإسرائيلي للإجراءات القانونية الدولية لإدانتهم بانتهاكاتهم حقوق الأسرى داخل السجون من منظور دولي؟

١,٤ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي ضد الأسرى الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية من منظور دولي من خلال:

١. بيان الدور القانوني الدولي من الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية تجاه الأسرى الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية من منظور دولي.

٢. الكشف عن انتهاكات الاحتلال بحق الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

٣. ابراز دور القيادة الفلسطينية بحماية الأسرى الفلسطينيين من خلال القوانين المعمول بها محلياً ودولياً.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

٤. اتخاذ الإجراءات القانونية من قبل القيادة الفلسطينية لتحريك الدعوى ضد مسؤولين الاحتلال الإسرائيليين لإدانتهم دولياً بانتهاكاتهم حقوق الأسرى داخل السجون؟

١,٥ أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوعها، حيث تعد مسألة الأسرى الفلسطينيين في السجون مسألة معقدة وخاصة بعد مرور (٧٣) عاماً على الاحتلال لأرضي فلسطين، ونتج عنه اعتقال ما يزيد عن عشرة آلاف فلسطيني في السجون، مورس في حقهم جميع أنواع التعذيب الجائر دون النظر لقواعد القانون ومسئولياته التي كفلت حقوق الأسرى[٦]، وتتمثل أهمية الدراسة من خلال:

- الأهمية العلمية: تأتي الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تسليط الضوء على الانتهاكات الإسرائيلية تجاه القانون الدولي والانساني، ضد الأسرى الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية.
- الأهمية العملية: لهذا البحث تتمثل في إثبات ارتكاب قادة الاحتلال الإسرائيلي من خلال انتهاكاتهم اليومية ضد الأسرى الفلسطينيين. يهدف البحث أيضًا إلى توضيح كيفية تقديم هؤلاء القادة إلى المحاكم الدولية لمحاسبتهم وتحميلهم المسؤولية عن تصرفاتهم، وفرض العقوبات الدولية عليهم. وبالتالي، يسعى البحث إلى تحقيق الحق الطبيعي للأسرى الفلسطينيين في حياة كريمة ومُستقرة.

١,٦ حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: اتسمت الدراسة بحدود بموضوعها " انتهاكات الإسرائيلية للقانون والاتفاقيات الدولية ضد الأسرى الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية من منظور دولي".

---

٦. رضا، منتهى موسى. ٢٠١٣. *المؤسسات الفلسطينية العاملة على خدمة الأسرى الفلسطينيين المحررين تقييم الأسرى المحررين*. (رسالة ماجستير). جامعة النجاح الوطنية. ص. ٥٤.

- الحدود الزمانية: تناولت هذه الدراسة الانتهاكات بحق الأسرى الفلسطينيين من خلال اتفاقية جنيف الذي دخلت فيها فلسطين عام ٢٠١٤-٢٠٢٢م.
- الحدود المكانية: يقتصر البحث داخل أرض فلسطين.
- الحدود البشرية: الأسرى الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية.

١,٧ منهجية الدراسة:

يعتمد الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في جميع فصولها، وذلك لأنه الأنسب لموضوع الدراسة الحالية، وذلك بالرجوع إلى الدراسات والمراجع والبحوث والتي اهتمت بالانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأسرى الفلسطينيين، حيث يعتمد هذا المنهج على دراسة المشكلة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويهتم بتحليلها ووصفها وصفاً دقيقاً، من خلال دارسة حقوق الأسرى، وطبيعة الانتهاكات النفسية والجسدية المرتكبة بحقهم من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وتوضيح صور الانتهاكات وطبيعتها القانونية، ومن ثم التطرق للانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي ضد الأسرى الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية، وسنقوم في هذه الدراسة بجمع المعلومات والبيانات الأولية والثانوية مثل الاتفاقيات الدولية، والأنظمة السياسية، والقضايا المتعلقة بالأسرى والإحصاءات الرسمية، والكتب والمجلات العلمية والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع للخروج بالنتائج كل هذا جعل الباحث ملزم على استخدام المنهج الوصفي التحليلي على اعتبار أنه المنهج الأمثل للدراسة الحالية.

١,٨ الدراسات السابقة

من خلال أدبيات الدراسات والاطلاع عليها، تبين أن الدراسة الحالية تتمحور حول: "الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي ضد الأسرى الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية: من منظور دولي" فهي من الموضوعات الحديثة، وهذا يعكس أهمية تلك الدراسة، وقد قام الباحث بالاطلاع على الدراسات للاستفادة منها، وتوجد دراسات متعددة تناولت موضوع الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، ولكن جميع هذه الدراسات اقتصرت على توضيح طبيعة تلك الانتهاكات من خلال: أنواعها وآثارها وتوضيح النصوص القانونية الدولية التي لم ينفذها الاحتلال الإسرائيلي، ولا توجد دراسات ذات الصلة قد تناولت المسئولية القانونية المترتبة على الانتهاكات بحق الأسرى الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، حيث أن بعض الأدبيات ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية تعتبر منارة استرشاد لما ستتناوله الدراسة، فإنه كان لزاما سرد أهم الأدبيات المتعلقة بالموضوع ومن ثم التعليق عليها، وفيما يلي استعراض لهذه الأدبيات التي تم التوصل إليها الباحث:

١,٨,١ أولاً: الدراسات العربية

١. دراسة: العيلة، خالد (٢٠٢٢) بعنوان: واقع انتهاكات حقوق الأسرى الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية من الفترة (١٩٦٧-٢٠٢٢م)[٧].

٧. العيلة، خالد. ٢٠٢٢. *واقع انتهاكات حقوق الأسرى الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية من الفترة (١٩٦٧-٢٠٢٢م)*. دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي المحكم الأول الخاص بالأسرى الموسوم: الأسري والمعتقلون الفلسطينيون من منظور وطني ودولي تحت رعاية الهيئة الفلسطينية للثقافة والفنون والتراث وهيئة شؤون الأسرى والمحررين وجامعة فلسطين". ص. ٣.

هدفت الدراسة للتعرف على واقع انتهاكات حقوق الأسرى الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية من الفترة (١٩٦٧-٢٠٢٢)م، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات الخاصة بالأسرى الفلسطينيين، وتوصل البحث لمجموعة من النتائج أهمها: أكدت الدراسة أن إسرائيل ضربت بعرض الحائط بلا مأوى جميع القرارات والاتفاقيات الدولية والمنصوص عليها في حماية حقوق الأسرى عامة. ووضحت الدراسة أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر الخاصة بالأسرى تلعب دوراً هاماً بالنسبة لحقوق الأسرى، فموقفها تجاه هذا الوضع من ضمن مسؤولياتها، ليمثل موقفها شهادة دولية أمام القانون الدولي والعالم للحد من هذه الانتهاكات الإسرائيلية للأسرى وحقوقهم، وتوصلت الدراسة لمجموعة من التوصيات منها: قيام الدول الموقعة على اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩م والاتفاقيات الدولية باتخاذ الإجراءات لضمان احترام أحكام هذه الاتفاقية من قبل الدول الموقعة بالنسبة لحقوق الأسرى، ضرورة وجود لجنة رقابية دائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة تلزم الاحتلال بتطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، على أن تكون تحت رقابة مجلس الأمن الدولي.

بعد النظر في هذه الدراسة تبين أن الاستفادة من هذه الدراسة من ايجاد موقف دولي بنصوص اتفاقياته للحد من هذه الانتهاكات الإسرائيلية للأسرى وحقوقهم، والجديد في هذا البحث أن الباحث سيقوم بدراسة هذه النصوص الدولية الخاصة بالأسرى الفلسطينيين من أجل الاستفادة منها في الدراسة الحالية.

٢. دراسة: موسى، نجيب موسى. ومحمد، أسامة كمال (٢٠٢٢). بعنوان: المشكلات الاجتماعية والنفسية المترتبة على تعذيب الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية وتصور مقترح من منظور الخدمة الاجتماعية لمواجهتها (دراسة مطبقة على الأسرى المحررين بالضفة الغربية)[٨].

هدفت الدراسة التعرف على المشكلات التي يعاني منها الأسرى الفلسطينيون الذين تعرضوا للتعذيب في السجون الإسرائيلية، وتكونت عينة الدراسة من (١٠٠) مفردة من الأسرى والأسيرات الذين تم اعتقالهم وسجنهم في الضفة الغربية وتعرضوا لتجربة تعذيب داخل السجون الإسرائيلية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الأسرى الفلسطينيون الذين تعرضوا للتعذيب في السجون الإسرائيلية يعانوا من العديد من المشكلات وهي المشكلات الاجتماعية والمشكلات النفسية والمشكلات الاقتصادية والمشكلات الصحية وحاولت الدراسة الوصول الى تصور مقترح من منظور الخدمة الاجتماعية لمواجهة هذه المشكلات أو التخفيف من حدتها.

بعد النظر في هذه الدراسة تبين أن الاستفادة من هذه الدراسة من ايجاد حلول المشكلات التي يعاني منها الأسرى الفلسطينيون الذين تعرضوا للتعذيب في السجون الإسرائيلية.

والجديد في هذا البحث أن الباحث سيقوم بدراسة المشكلات التي تعرض لها الأسرى الفلسطينيين للتعذيب في السجون الإسرائيلية منها المشكلات الاجتماعية والمشكلات النفسية والمشكلات الاقتصادية والمشكلات الصحية.

٣. دراسة: جرادة، عبد الفتاح (٢٠١٨)، بعنوان: المسئولية الجنائية الدولية عن انتهاكات حقوق الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية[٩].

---

٨. موسى، نجيب موسى. ومحمد، أسامة كمال. ٢٠٢٢. "المشكلات الاجتماعية والنفسية المترتبة على تعذيب الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية وتصور مقترح من منظور الخدمة الاجتماعية لمواجهتها (دراسة مطبقة على الأسرى المحررين بالضفة الغربية)". *المجلة العربية للأدب والدراسات الإنسانية*. ج. ٦. عدد (٢١). ص. ٢٣١-٢٩٤.

هدفت الدراسة للتعرف على المسؤولية الجنائية الدولية الفردية لقادة ورؤساء الاحتلال الإسرائيلي لارتكابهم جرائم دولية تدخل في نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية واستخدم الباحث في إعداد هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، وفي نهاية البحث توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج، كان أهمها قيام أفراد الاحتلال الإسرائيلي بانتهاك جميع حقوق الأسرى والمعتقلين لديها، والمنصوص عليها في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان بشكل عام، وللأسرى بوجه خاص، بعد النظر ودراسة هذه الدراسة تبين أن الاستفادة من هذه الدراسة وجود التزامات للمسئولية الجنائية الدولية بشأن الانتهاكات لحقوق الأسرى في السجون الإسرائيلية، والجديد في هذا البحث أن الباحث سيقوم بدراسة تلك القوانين ومقارنتها مع القوانين الدولية لما له منفعة للدراسة الحالية.

٤. دراسة: عبد اللطيف، دحية (٢٠١٨) بعنوان: الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بين حماية قانون جنيف وانتهاكات المحتل[١٠].

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة توضيح الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية وفقا لاتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩م، ووفقا لواقع الانتهاكات الصهيونية، ووضح الباحث أن اتفاقية جنيف الثالثة في مادتها الرابعة اعتبرت رجال المقاومة مقاتلين شرعيين، ومن ثم هم أسرى حرب ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها محاكمة القادة والمسئولين الإسرائيليين للجرائم التي يمارسونها، وبالإضافة إلى المسؤولية المدنية الدولية لإسرائيل، وذلك بالتعويض عن كافة الأضرار الناجمة عن العدوان.

بعد النظر في هذه الدراسة تبين أن الاستفادة من هذه الدراسة توظيف مواد القانون والاتفاقيات الموقعة ضد الانتهاكات الإسرائيلية ومنها اتفاقية جنيف في الدراسة الحالية.

---

٩. جرادة، عبد الفتاح ١٤٤٠هـ-٢٠١٨م. *المسئولية الجنائية الدولية عن انتهاكات*. ص. ١٧.

١٠. دحية، عبد اللطيف. ٢٠١٨. "الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بين حماية قانون جنيف وانتهاكات المحتل". *مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية*. عدد (١). ص. ٥٠.

والجديد في هذا البحث أن الباحث سيقوم بدراسة هذه الاتفاقية وقوانينها الخاصة بالأسرى الفلسطينيين للاستفادة منها في الدراسة الحالية

٥. دراسة: مطر، علاء محمد، والسكافي، علاء حسن (٢٠١٨)، بعنوان: التغذية القسرية من منظور القانون الدولي دراسة لحالة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي[١١].

تناول البحث سياسة التغذية القسرية التي شرعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي قانونيا، ومارستها فعليا بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، الأمر الذي أدى إلى انتهاك خطير لطائفة واسعة من حقوقهم التي كفلها القانون الدولي، ومنها حقهم في الإضراب، والاحتجاج، والحق في الحياة، وصون الكرامة الإنسانية، فإن الباحث أوصى بقيام المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية والضغط على الاحتلال الإسرائيلي والزامه باحترام حقوق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

بعد النظر في هذه الدراسة تبين أن الاستفادة منها يرتكز على مواد القانون الخاص بالتغذية ليكون متغير يتم التطرق له في الدراسة الحالية.

والجديد في هذا البحث أن الباحث سيقوم بتفنيد هذه القوانين وتوظيفها في الدراسة الحالية.

وتقتصر هذه الدراسة على متغير وهو التغذية القسرية الاجبارية ولم ننطرق الدراسة على المتغيرات الأخرى الخاصة بالأسرى.

٦. دراسة: عبد اللطيف، دحية (٢٠١٨) بعنوان: مدى فاعلية الآليات الدولية في الحد من تعذيب المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال[١٢].

---

١١. علاء محمد مطر، وعلاء حسن السكافي. ٢٠١٨. *"التغذية القسرية من منظور القانون الدولي دراسة لحالة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي"*. ص. ١٣-٣٠.

١٢. دحية، عبد اللطيف. ٢٠١٨. *"الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بين حماية قانون جنيف وانتهاكات المحتل"*. ص. ٣٢.

هدف هذا البحث إلى تحليل دور الآليات الدولية في الحد من تعذيب المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال، من خلال دراسة لدور لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، عبر توصيف التعذيب وأساليبه في سجون الاحتلال الإسرائيلي، والتشريعات، ودور محكمة العدل العليا، وتوصل إلى مجموعة من النتائج ومنها إن التحفظ الإسرائيلي على عمل اللجنة قد ساهم في عدم فاعليتها، وسياسيات الاحتلال نحو الحد من التعذيب لا تمتد نحو مراكز التحقيق، وأوصى بإعداد قائمة سوداء للدول التي تمارس التعذيب، بعد النظر في هذه الدراسة تبين أن الاستفادة منها من خلال التعرف على طبيعة الآليات الدولية وطرقها للحد من عمليات تعذيب المعتقلين الفلسطينيين داخل السجون.

والجديد في هذا البحث أن الباحث سيقوم بدراسة تلك الآليات الدولية ونصوص قوانينها للاستفادة منها في الحد من الانتهاكات الإسرائيلية قانونياً بشأن الأسرى الفلسطينيين.

٧. دراسة: غنيم، عبد الرحمن علي إبراهيم (٢٠١٦)، الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأسرى الفلسطينيين في القانون الدولي الإنساني[١٣].

هدفت الدراسة للتعرف على الانتهاكات النفسية والجسدية لحقوق الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلية، والكشف عن الانتهاكات الإسرائيلية التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي بحق الأسيرات الفلسطينيات، وأوصت الدراسة بضرورة الدفاع عن حقوق الأسرى الفلسطينيين بوجود تفعيل واضح للقانون الدولي الإنساني ولاتفاقياته المختلفة التي كفلت حماية حقوق الأسرى.

بعد النظر في هذه الدراسة تبين أن الاستفادة منها في كيفية التصدي للانتهاكات الإسرائيلية بحق الأسرى الفلسطينيين من خلال نصوص القانون الدولي الإنساني.

---

١٣. غنيم، عبد الرحمن علي إبراهيم. ٢٠١٦. *"الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأسرى الفلسطينيين في القانون الدولي الإنساني"*. ص. ١٣.

والجديد في هذا البحث أن الباحث سيقوم بتطبيق مواد القانون الدولي الانساني لتوظيفه بشكل يتناسب مع الدراسة الحالية.

٨. دراسة: الجريسي، محمد عبد العزيز (٢٠١٤): بعنوان: الآثار النفسية بعيدة المدى للتعذيب لدى الأسرى الفلسطينيين المحررين[١٤].

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مستوى الآثار النفسية بعيدة المدى للتعذيب لدى الأسرى الفلسطينيين المحررين، ومستوى شدة التعذيب، وتأثير الحدث، وكذلك مستوى الاضطرابات النفسية بعيدة المدى الناتجة عن تعذيب الأسرى، ومن النتائج: توجد فروق جوهرية في مقياس شدة التعذيب تعزى للحالة الاجتماعية، لصالح الأعزب في مقياس تأثير الحدث ومقياس قائمة مراجعة الأعراض.

بعد النظر في هذه الدراسة تبين أن الاستفادة هو التعرف على بنود القوانين الدولية للحد من عمليات التعذيب التي يتعرض لها الأسرى الفلسطينيين.

والجديد في هذا البحث أن الباحث سيقوم بتوظيف هذه الآثار النفسية والتعرف عليها والبحث عن مواد القانون الدولي لمحاسبة إسرائيل عن تلك الانتهاكات ضد الأسرى.

٩. دراسة: حلس، محمد (٢٠١٠) بعنوان: حماية أسرى الحرب والمعتقلين في الأراضي الفلسطينية المحتلة[١٥].

هدفت الدراسة للتعرف على طرق حماية أسرى الحرب والمعتقلين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تناولت هذه الدراسة بيان التطور التاريخي لحماية الأسرى، وأشكال حماية الأسرى في اتفاقية جنيف

---

١٤. محمد عبد العزيز الجريسي. ٢٠١٤. *الآثار النفسية بعيدة المدى للتعذيب لدى الأسرى الفلسطينيين المحررين: الأسرى الفلسطينيون نحو الحرية*. فلسطين: الجامعة الإسلامية – غزة.

١٥. حلس، علي محمد علي. ٢٠١٠. *حماية أسرى الحرب والمعتقلين في الأراضي الفلسطينية المحتلة دراسة تحليلية تطبيقية في اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة لعام ١٩٤٩*. (رسالة ماجستير). جامعة الأزهر غزة. ص. ٢٢.

الثالثة وحقوقهم الواردة فيها، والحديث عن حماية المدنيين المعتقلين وحمايتهم في اتفاقية جنيف الرابعة وكذلك الحديث عن الانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى من قبل أفراد السلطات الإسرائيلية.

بعد النظر في هذه الدراسة تبين أن الاستفادة منها التعرف على القوانين الخاصة بحماية المدنيين المعتقلين وحماية حقوقهم حسب اتفاقية جنيف الرابعة.

والجديد في هذا البحث أن الباحث سيقوم بإدخال المواد القانوني لتوظيفها بشكل جيد بما يتناسب مع المسئولية القانونية الدولية لحماية الأسرى.

لكن يوجد نواقص في هذه الدراسة على أنه لم توضح وتشرح أركان الجرائم الدولية للاحتلال من خلال إسقاطها على انتهاكاته الجسيمة للأسرى والمعتقلين.

١٠. دراسة: ثابت، أكرم (٢٠١٠)، بعنوان: الأسرى الفلسطينيون من منظور المواثيق الدولية والممارسات الإسرائيلية[١٦].

هدفت الدراسة للتعرف على الأسرى الفلسطينيون من منظور المواثيق الدولية والممارسات الإسرائيلية، حيث تناولت هذه الدراسة الحديث عن وضع الأسرى في ضوء المواثيق الدولية من إعلانات واتفاقيات دولية ذات علاقة بحقوق الإنسان وغيرها وبين ممارسات السلطات الإسرائيلية بحق الأسرى، ومن النتائج التي توصل لها البحث أن الانتهاكات تشكل في مجموعها صوراً من صور جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية التي تختص بهما المحكمة الجنائية الدولية.

بعد النظر في هذه الدراسة تبين أن الاستفادة منها من خلال دراسة تلك المواثيق وتحليلها بما يخدم الدراسة الحالية.

---

١٦. أكرم ثابت. ٢٠٠٤. *الأسرى الفلسطينيون من منظور المواثيق الدولية والممارسات الإسرائيلية*. القاهرة: معهد البحوث الدراسات العربية. ص. ٣١.

والجديد في هذا البحث أن الباحث سيقوم بالتطرق لدراسة المسئولية القانونية الدولية وتدعيمها بالمواثيق الدولية المنصوص عليها لتوثيقها في الدراسة الحالية.

١١. دراسة: عبد الرؤوف أحمد الطلاع، (٢٠١٠)، بعنوان: التوافق النفسي وعلاقته بالانتماء الوطني لدي الأسيرات الفلسطينيات المحررات من السجون الإسرائيلية[١٧].

هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة مستوى التوافق النفسي والانتماء الوطني لدى الأسيرات الفلسطينيات المحررات من السجون الإسرائيلية، ومعرفة درجة اختلاف الفروق في التوافق النفسي والانتماء بين الأسيرات واللاتي لم يتعرضن للأسرى، كما أظهرت النتائج وجود فروق في مجالات الحاجة إلى المشاركة والحاجة إلى القيادة لصالح الأسيرات، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في باقي المجالات والدرجة الكلية لمقياس لانتماء الوطني بين الأسيرات واللاتي لم يتعرضن للأسر.

بعد النظر في هذه الدراسة تبين أن الاستفادة منها في كيفية توظيف الجانب النفسي للأسير وتوافقه مع درجة الانتماء من عملية الاعتقال والعزل.

والجديد في هذا البحث أن الباحث سيقوم بتوظيف الجانب النفسي وتوافقه مع الدراسة الحالية ولكن يوجد نواقص في هذا الدراسة أنه لم يتطرق للنصوص القانونية الخاصة بالجانب النفسي المهم للأسير داخل السجون الإسرائيلية.

١٢. دراسة: عبد الناصر زكي أبو قاعود، (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م)، بعنوان: تجربة التعذيب لدى الأسرى الفلسطينيين وعلاقتها بالتفكير الأخلاقي[١٨].

---

١٧. عبد الرؤوف أحمد الطلاع. ٢٠١٠. "التوافق النفسي وعلاقته بالانتماء الوطني لدي الأسيرات الفلسطينيات المحررات من السجون الإسرائيلية". *مجلة سلسلة العلوم الإنسانية*. ج. ١٢. عدد (٢). ص. ٦٢١-٦٦٦.

١٨. عبد الناصر زكي أبو قاعود. ٢٠٠٨. *تجربة التعذيب لدى الأسرى الفلسطينيين وعلاقتها بالتفكير الأخلاقي*. (رسالة ماجستير). الجامعة الإسلامية غزة. ص. أ.

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر التعذيب الذي تعرض له الأسرى المحررين في سجون الاحتلال، وذلك على أيدي محققي جهاز الأمن العام "الشباك" وجيش الاحتلال الإسرائيلي وعلاقة ذلك بمستوى التفكير الأخلاقي لدى الأسرى، وقد بينت النتائج وجود علاقة عكسية بين شدة التعذيب ومدة الاعتقال ومستوى التفكير الأخلاقي.

بعد النظر في هذه الدراسة تبين أن الاستفادة من خلال التجربة القاسية التي مر بها الأسير الفلسطيني داخل السجون الإسرائيلية وكيفية ربطها بعملية التفكير.

والجديد في هذا البحث أن الباحث سيقوم بتوظيف القوانين الخاصة الدولية والمحلية بشأن عمليات التعذيب التي يتعرض لها الأسير الفلسطيني فترة اعتقاله.

ولكن يوجد نواقص في هذا الدراسة أنه لم توظف هذه الدراسة القوانين الدولية والمعاهدات والمواثيق التي تنص موادها على انتهاك حقوق وحرمة الاسرى، ومراعاته ومعاملته معاملة حسنة أثناء فترة عمليات التحقيق.

١٣. دراسة: محمد محمود أبو عطوان، (٢٠٠٧)، بعنوان: مأسسة الحياة الإعتقالية للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ١٩٦٧–٢٠٠٥م[١٩].

تناولت الدراسة حياة الأسرى الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية، وكيفية تحول العلاقات بين الأسرى انفسهم، وبين إدارة السجون، من خلال ما اتبعه الأسرى من آليات عمل مؤسسي منظم داخل السجون، وقد استخدم الباحث منهج البحث الكيفي ، من خلال اعتماد أداة المقابلة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: سياسة الانتهاكات بحق الأسرى دفعت الفلسطينيين من انتهاج ثقافة مضادة

١٩. محمد محمود أبو عطوان. ٢٠٠٥. *مأسسة الحياة الإعتقالية للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية*. (رسالة ماجستير). جامعة بيرزيت. ص. ٢٠٠٧.

لإسرائيل، وأن السجون الإسرائيلية التي أعدت لإلغاء الهوية الوطنية للفلسطيني، جعلته انساناً فاعلاً استطاع من تحويل السجون لمؤسسة ثقافية تزرع الثقافة الوطنية في نفوس الفلسطينيين.

بعد النظر في هذه الدراسة تبين أن الاستفادة تكمن في دراسة حياة الأسير منذ عام ١٩٧٦م حتى ٢٠٠٥م، والتعرف على القوانين الدولية والعربية والفلسطينية المعمول بها في تلك الفترة.

والجديد في هذا البحث أن الباحث سيقوم بدراسة القوانين الدولية والعربية والفلسطينية والأخذ بما يتناسب من تلك النصوص لتطبيقها في الدراسة الحالية.

١٤. دراسة: السراج وآخرون (١٩٩٦): عنوان: أعراض الاضطراب النفسي الناتج عن التعذيب لدى الأسرى الفلسطينيين[٢٠].

وهي دراسة تناولت العلاقة بين طبيعة وشدة التعذيب وسوء المعاملة وأعراض الاضطراب، وكانت عينة الدراسة (٤٥٧) أسيرًا محررًا من قطاع غزة ولم (P.T.S.D)، النفسي الناتج عن الصدمة يتلقوا أي مساعدة علاجية نفسية بعد خروجهم من الأسر، وتم استخدام مقياس الاضطراب النفسي الناتج عن الصدمة ومقياس قائمة مراجعة الأعراض كأداة للبحث، النتائج كانت أن معظم الأسرى تعرضوا للتعذيب الجسدي والكيميائي والكهربائي وسوء المعاملة النفسية.

وعند النظر في هذه الدراسة تبين أن الاستفادة منها الطرق التي اتبعتها إسرائيل ضد الأسرى الفلسطينيين، وذلك لكشف هذه الانتهاكات محاسبة الاحتلال الإسرائيلي أمام القانون الدولي. والجديد في هذا البحث أن الباحث سيقوم بكشف الانتهاكات الإسرائيلية قانونياً من خلال نصوص القانون الدولي.

---

٢٠. إياد السراج وآخرون. ١٩٩٦. *أعراض الاضطراب النفسي الناتج عن التعذيب لدى الأسرى الفلسطينيين*.

١,٨,٢ ثانياً: الدراسات الأجنبية

١. دراسة براش. ٢٠١٢. بعنوان: إنشاء نموذج معلومات السجن الداخلي[٢١].

هدفت الدراسة إلى استكشاف ثلاث نماذج لجمع المعلومات الأمنية من قبل الأمن الداخلي لتحديد أفضل الممارسات التي تستخدم لإنشاء أفضل نموذج سجن مخابرات الأمن الداخلي، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي باستخدام طرق البحث النوعي وتحليل دراسة حالة (ين) ودائرة المخابرات ونموذج التدقيق الوظيفي لـ(لوينثول)، توصلت الدراسة إلى عدم قدرة الحكومة على جمع المعلومات الاستخباراتية داخل الولايات المتحدة، ومشاركة هذه المعلومات بين أجهزة الاستخبارات ومجتمع إنفاذ القانون، باستثناء جزء واحدٍ من مجتمع إنفاذ القانون الأمريكي من مكتب التحقيقات الفدرالي، لم يكن هناك سوى القليل جدا إرهاباً المترامي الأطراف كان يشارك في مكافحة (٦٩) إرهابياً، علاوة على ذلك فإن تطبيق القانون لا يمكن أن يكون فعالا إلا بعد التعرف على أفراد معينين أو تشكل مؤامرة أو وقوع هجوم بالفعل، وتبين أن نتائج هذه الدراسة تختلف مع الدراسة الحالية من حيث المضمون.

٢. دراسة مؤسسة الضمير. ٢٠١٠. بعنوان: The Right of Child Prisoners to Education[٢٢].

حق السجناء الأطفال في التعليم: هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء بشكل أوسع على قضية حق تعليم الأطفال في السجون الإسرائيلية الذي يعتبر حق تتجاهله حكومة الاحتلال الإسرائيلي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف مدى انتهاك حكومة الاحتلال لحق تعليم الأطفال الأسرى في السجون. أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي عدم تعليم الشعب الفلسطيني في

21. Brash. 2012. *Create an internal prison information form* (إنشاء نموذج معلومات السجن الداخلي).

22. Addameer. 2010. *The Right of Child Prisoners to Education*. Ramallah: Addameer Prisoners Support and Human Rights Association.

سجون الاحتلال ، والتي تتفق مع سياسة IPS المتمثلة في تسليم حق الأسرى الأطفال الفلسطينيين في التعليم بشكل مضطرب مع سياسة إسرائيل المتمثلة في فرض أوامر عسكرية تهدف إلى التأثير سلباً على العملية التعليمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبذلك ينتهك المحتل كل من القانون الدولي الإنساني وكذلك التزاماته بموجب اتفاقية مناهضة التمييز في التعليم ١٩٦١م واتفاقية حقوق الطفل ١٩٩٠م، تتفق نتائج الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث المواضيع المطروحة خلال تغطية القضية وهي المواضيع الإنسانية، وتختلف معها من حيث المنهج المستخدم.

٣. دراسة: السراج وآخرون، (El-Sarraj et al., 2003)، بعنوان: التعذيب وسوء المعاملة وأعراض الاضطرابات الناجم عن الضغط التي يتعرض لها سجناء سياسيون فلسطينيون"[٢٣].

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الأعراض و الاضطرابات النفسية الناجمة عن سوء المعاملة والتعذيب أثناء فترة اعتقالهم من قبل الاحتلال، وقد استخدم في هذه الدراسة المقابلة الشخصية، وتم تطبيق الدراسة على (٥٥٠) سجينا سياسيا فلسطينيا سابق من سكان قطاع غزة ممن أمضوا فترة في سجون الاحتلال، وتراوحت أعمارهم ما بين (١٣-٤٠)، وقد أظهرت النتائج انه كلما تعرض السجين أكثر للتعذيب الجسدي كلما عانى أكثر من العزلة واللامبالاة والانفعال المبالغ فيه، كما أظهرت الدراسة أن الأسرى السابقين الذين استمر تعرضهم للاضطهاد والذين تعرضوا لمشاكل اقتصادية قد عانوا من العزلة والانفعال والمبالغ فيه بدرجة اكبر من غيرهم.

٤. دراسة هيتزمان، ورتكوسكي: (١٩٩٥) Heitzman, & Ratkowski، بعنوان: الاضطرابات لدى المعتقلين الذين تعرضوا للاضطهاد والتعذيب في سجون بولندا[٢٤].

23. El–Sarraj, E., Punamäki, R., Salmi, S. and Summerfield, D. 2003. Experiences of Torture and Ill–Treatment and Post Traumatic Stress Disorder Symptoms among Palestinian Political Prisoners. *Journal of Traumatic Stress*. Vol. 9. No. (3). pp. 595-606.

هدفت إلى التعرف على الاضطرابات لدى المعتقلين الذين تعرضوا للاضطهاد والتعذيب في سجون بولندا، وتكونت عينة الدراسة من (١٠٠) من المعتقلين المحررين واستغرقت الدراسة خمس سنوات، وأظهرت نتائج الدراسة أن أعراض القلق والاكتئاب كانت موجودة لدى (٧٨ %) من أفراد العينة، كذلك أظهرت نتائج الدراسة وجود أعراض اضطراب القلق، ونوبات القلق لدى (٤٪) من أفراد العينة.

بعد النظر في هذه الدراسة تبين أن الاستفادة منها هو البحث في القوانين الدولية من أجل لإثبات ادانة الاحتلال الإسرائيلي بما يتعرض له الأسرى في سجون بولندا من آثار جسمية ونفسية واضطهاد وتعذيب تعود بالسلب عليهم في المستقبل.

والجديد في هذا البحث أن الباحث سيقوم بتوظيف تلك القوانين وتوثيق موادها في الدراسة الحالية للحفاظ والكشف عن الانتهاكات التي يقترفها الاحتلال بحق الأسرى داخل السجون.

ولكن يوجد نواقص في هذا الدراسة أنه لم توظف أي مصدر قانوني يدين أي جهة المصادر القانونية الخاصة بإدانة بطرق التعذيب داخل السجون.

٥. دراسة بوناماكي (Punamaki, 1988)، بعنوان: خبرة التعذيب وطرق التحمل ومستوى الأعراض بين الأسرى الفلسطينيين[٢٥].

هدفت الدراسة لوصف العمليات النفسية التي تظهر نتيجة التعذيب بين مجموعة من الأسرى الفلسطينيين، والدراسة قيمت التعذيب النفسي والجسمي والجنسي أثناء التحقيق والأسر، وكذلك بحثت مصادر وطرق التحمل التي وظفها واستخدمها الأسرى من أجل الحفاظ على كرامتهم في وجه الظروف

24. Heitzman, J. & Rutkowski, K. 1995. Mental Disturbances in Persons Persecuted for Political Reasons in Poland in the Years 1944-1955. *Psychiatria Polska*. Vol. 31. No. (2). pp. 153-164.
25. Punamaki. R.-L. 1988. Experiences of Torture, Means of Coping, and Level of Symptoms among Palestinian Political Prisoners. *Journal of Palestinian Studies*. Vol. 17. No. (4). pp. 81-96.

الصعبة للأسير. وتعتبر دراسة "بوناماكي" بأنها دراسة متابعة للصحة النفسية للنساء والأطفال الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد النظر في هذه الدراسة تبين أن الاستفادة منها هو البحث في المصادر القانونية الدولية والمحلية لإثبات ادانة الاحتلال الإسرائيلي بما تقترفه من طرق تعذيب بحق الأسرى الفلسطينيين.

والجديد في هذا البحث أن الباحث سيقوم بتوظيف هذه القوانين في الدراسة الحالية للحفاظ على حقوق الاسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي، ولكن يوجد نواقص في هذا الدراسة أنه لم توظف هذه الدراسة المصادر القانونية الخاصة بإدانة بطرق التعذيب داخل السجون.

١,٨,٣ التعقيب على الدراسات السابقة

أثر اطلاع الباحث لأدبيات الدراسات السابقة، شعر الباحث بوجود نقص في الدراسات السابقة في مجال الدراسة الحالية، وأدرك أهمية المسئولية القانونية الدولية المترتبة على الانتهاكات بحق الأسرى الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، حيث وإن مثل هذه الدراسة دفعت الباحث بضرورة الاهتمام بدراسة هذه المشكلة التي شكلت حافزاً قوياً لديه من أجل انجاز هذه الدراسة، من خلال ما تم استعراضه من دراسات السابقة تبين يوجد قصور ونواقص تمثلت في:

- أن العديد من الدراسات لم تناول الجانب القانوني سواء الدولي أو المحلي لحقوق الأسرى.
- لم تتطرق بشكل كبير الى الشق الأهم وهو الجانب القانوني الدولي من النظرة الفلسطينية.

أهم الجوانب التي استفادت منها الدراسة من مجموع الدراسات السابقة:

- تحديد مشكلة البحث وأعدادها، والإسهام في بناء إطارها النظري بشكل يتلاءم مع موضوع الدراسة الحالية.
- تدعيم الإطار النظري بنتائج وتوصيات عن المسئولية القانونية الدولية المترتبة على الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأسرى الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي.
- أوضحت الصعوبات التي واجهت الدراسة، التي أمدتها بنتائج ووسائل منهجية مهمة.
- الاستفادة في عملية التحليل ومقارنتها وتوظيفها بما يحقق من أهداف الدراسة.
- الاستفادة من الدراسات السابقة في تصميم ومناقشة نتائج الدراسة الحالية.
- هذه الدراسة من الدراسات الحديثة التي تناولت المسئولية القانونية الدولية المترتبة على الانتهاكات بحق الأسرى الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي.

١,٩ هيكلية الدراسة

تتألف هذه الدراسة من ٢٧٢ صفحة، مُقسَّمة بتنظيم دقيق إلى ستة فصول، منها أربعة فصول رئيسية. يتناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة، ويتناقش الفصل الثاني مفهوم المسئولية القانونية الدولية عن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأسرى الفلسطينيين . بالإضافة، يستعرض الفصل الثالث صور وطبيعة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأسرى. يوضّح الفصل الرابع: الطبيعة القانونية لانتهاكات حقوق الأسرى الفلسطينيين، ويقوم الفصل الخامس بتسليط الضوء على: حقوق الأسرى الفلسطينيين بموجب قواعد القانون الدولي. أما الفصل السادس فيختتم البحث بتقديم النتائج والتوصيات.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

في هذا الفصل، ستستعرض الدراسة البحثية الإطار العام الذي تمثل فيه مشكلة البحث وأهميتها وأسئلة الدراسة والأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها والدراسات السابقة . كما ستتناول توجيهات المنهج البحثي والمصادر المستخدمة.

الفصل الثاني: مفهوم المسؤولية القانونية الدولية عن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأسرى الفلسطينيين

هذا الفصل يركز على مفهوم المسؤولية القانونية الدولية وكيفية تطبيقها في سياق الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأسرى الفلسطينيين. ينقسم إلى ثالث مباحث تتناول المبحث الأول: مفهوم المسؤولية القانونية الدولية المتعلقة بحماية الأسرى،ويوضح الفصل الثاني: المسؤولية القانونية الدولية المتعلقة بالانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق الأسرى الفلسطينيين، وبين المبحث الثالث: مدى تأثير المسئولية القانونية على موقف الاحتلال الإسرائيلي في حماية الأسرى.

الفصل الثالث: صور وطبيعة الانتهاكات الإسرائيلي لحقوق الأسرى.

في هذا الفصل، ستتناول الدراسة على صور وطبيعة الانتهاكات الإسرائيلي لحقوق الأسرى.ينقسم إلى ثالث مباحث ستتناول المبحث الأول:صور الانتهاكات التي اقترفها قادة ورؤساء الاحتلال بحق الأسرى الفلسطينين، ويوضح الفصل الثاني: الانتهاكات النفسية والجسدية للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، ويشرح الفصل الثالث: العزل الانفرادي والاعتقال الإداري والإهمال الطبي للأسرى داخل سجون الاحتلال.

الفصل الرابع: الطبيعة القانونية لانتهاكات حقوق الأسرى

هذا الفصل يتناول طبيعة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأسرى وكيفية تصنيفها من الناحية القانونية. ينقسم إلى ثالث مباحث ستتناول المبحث الأول: تكييف الانتهاكات الإسرائيلي بحق الأسرى كجرائم حرب، يوضح الفصل الثاني: تكييف انتهاكات حقوق الاسرى الفلسطينيين كجرائم ضد الانسانية، وبيبن الفصل الثالث: الحقوق المقررة للأسرى الفلسطينيين وفقا لاتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩.

الفصل الخامس: حقوق الأسرى الفلسطينيين بموجب قواعد القانون الدولي

في هذا الفصل، ستستعرض الدراسة الحقوق التي تمتلكها الأسرى الفلسطينيين وفقًا للقوانين الدولية. سيتم تقديم تفصيل لحقوقهم المادية والمعنوية، بما في ذلك الحقوق المتعلقة بالمأكل والشرب والعلاج والاتصال والمزيد، وينقسم إلى ثالث مباحث ستتناول المبحث الأول: الحقوق المادية للأسرى الفلسطينيين، يوضح الفصل الثاني: الحقوق المعنوية للأسرى الفلسطينيين، ويبين الفصل الثالث: محاكمة الاحتلال الإسرائيلي كحق من حقوق الأسرى الفلسطينين.

تتمثل هذه الهيكلة العامة في الإطار الذي ستعتمده لبناء دراستك البحثية وتنظيم المعلومات. بناءً على هذا الإطار، ستتمكن من تطوير فصول ومباحث أكثر تفصيلًا لمعالجة كل موضوع بدقة.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA